المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

دور القطاع السياحي العراقي الخاص في التوظيف وتوفير فرص العمل (واقع وتحديات)

The role of the Iraqi private tourism sector in employment and job creation (reality and challenges

أ. الهام خضير شبر
Dr.Elham khudair shubbar
elhamshubbar@yahoo.com
الجامعة المستنصرية/ كلية العلوم السياحية

م. د. نسرين غالي قاسم
Dr.Nsreen Ghali Qasem
nsreen.ghali@yahoo.com
الجامعة التقنية الوسطى/ الكلية التقني

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، فرص العمل في القطاعات الرئيسة السياحية ،تحديات سوق العمل السياحي
Key words: the private sector, job opportunities in the main tourism sectors, the challenges of the tourism labor market

المستخلص

تقاس أهمية القطاع الخاص على المستوى القومي من خلال عدة مؤشرات توضح مدى مساهمته في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد مثل (زيادة الدخل القومي وزيادة فرص التوظيف وتقليص البطالة ودعم ميزان المدفوعات وتحقيق التنمية المتوازنة في مناطق واقاليم البلاد ودعم الدخل الحكومي وإيراداته وغيرها)، فالمسؤولية مشتركة بين القطاع الخاص والقطاع العام في ادارة التنمية السياحية عموما وفي تحقيق التوازن في سوق العمل السياحي خصوصا، وتوزيع الادوار لابد منه لكي يصبح القطاع الخاص شريكاً فعالاً ومكملاً للقطاع العام وليس منافساً (في ظل الظروف الطارئة والمتغيرات الدولية والمحلية غير المستقرة اقتصاديا وسياسيا التي تمر بها البلاد) وتزداد اهمية تفعيل مشاركته في مجال توفير فرص العمل و تنمية الموارد البشرية الذي يعد استثمارا بشريا طويل الامد عوائده تحفز على النهوض بكل مفاصل الاقتصاد القومي وقطاعاته المختلفة.

والقطاع الخاص العراقي له تجربته الطويلة منذ عقود مضت في الاستثمار والتنمية السياحية في القطاعات الرئيسة (الفنادق وشركات السفر والسياحة وقطاع الاطعمة والمشروبات) والتي تمثله عدة جهات لكنها تميزت بالتأرجح ما بين التطور والتدهور متأثر بمشاكل وتحديات تمثلت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني والبيئي مما أضعفت دوره كقطاع ريادي ومشارك فعال في التنمية السياحية عموما وفي التوظيف التخفيف من مشكلة البطالة خصوصا.

Abstract

The importance of the private sector at the national level is measured through several indicators that show the extent of its contribution to achieving the goals of economic and social development in the country, such as (increasing national income, increasing employment opportunities, reducing unemployment, supporting the balance of payments, achieving balanced development in the country's regions and regions, supporting government income and revenues, and others). The responsibility Common between the private sector and the public sector in managing tourism development in general and in achieving balance in the tourism labor market in particular, and the distribution of roles is necessary in

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

order for the private sector to become an effective partner and complement to the public sector and not a competitor (in light of the emergency conditions and the unstable international and local changes that are economically and politically unstable that it is going through). The country) is increasingly important to activate its participation in the field of job creation and human resource development, which is a long-term human investment whose returns stimulate the advancement of all aspects of the national economy and its various sectors. .

And the Iraqi private sector has its long experience decades ago in investment and tourism development in the main sectors (hotels, travel and tourism companies, and the food and beverage sector), which is represented by several parties, but it was characterized by fluctuation between development and deterioration affected by problems and challenges represented by political, economic, legal and environmental instability, which weakened its role as a sector Entrepreneur and active participant in tourism development in general and in employment alleviating the problem of unemployment in particular

المقدمة

يلعب القطاع الخاص دورا أساسيا في توفير فرص العمل لأنه قادراً على إدارة المشاريع وتحفيز وتنمية أداء العاملين في المنشآت السياحية وهذا ما أثبتته التجارب الناجحة في كثير من دول العالم، لذلك سنحاول ان نسلط الضوء في بحثنا على ابراز دور القطاع الخاص واهميته كشريك فعال مع القطاع العام في تحقيق احد اهم الاهداف في مشاريع التنمية السياحية وهي توفر فرص عمل وتقليص البطالة من خلال دراسة دور القطاع الخاص العراقي في توفير فرص العمل السياحي والفندقي من خلال معرفة أهم الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع السياحي الخاص و مجالات فرص الاستثمار في قطاعات السياحة المتمثلة بالفنادق وشركات السفر والسياحة وقطاع المطاعم واهم التحديات لعمل القطاع الخاص وسوق العمل السياحي العراقي علما بأن توفر البيانات كونها اكثر الصعوبات التي تواجه الباحثين في القطاع السياحي العراقي.

اولا مشكلة البحث: بالرغم من مساهمة القطاع الخاص العراقي في تنمية الاستثمار السياحي في قطاعات رئيسة كالقطاع الفندقي وقطاع الأطعمة والمشروبات وشركات السفر والسياحة الا انه ليس بمستوى الطموح في التوظيف وتوفر فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة.

ثانيا :هدف البحث:

1- التعريف بتجربة القطاع الخاص العراقي ومساهمته في مشاريع الاستثمار السياحي المختلفة في القطاعات الرئيسة له

2- التعرف على اهم الجهات الممثلة للقطاع الخاص السياحي في العراق.

3-تقييم دور القطاع الخاص في خلق فرص عمل من خلال مؤشرات توضح واقع فرص العمل في مختلف القطاعات الرئيسة السياحية.

4- دراسة التحديات التي تواجه القطاع الخاص وكذلك سوق العمل السياحي العراقي والتي لها الاثر في تحديد دور القطاع الخاص في التوظيف.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

ثالثا. فرضية البحث. للقطاع السياحي العراقي الخاص دورا إيجابياً في توفير فرص العمل الا انه ليس بمستوى الطموح ولا يتناسب مع نسبة المشاريع في القطاعات الرئيسة التي يستثمر بها.

رابعا. منهج واساليب البحث. اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي كونه المناسب في تحقيق اهداف البحث واختبار فرضيته أضافة الى خبرتنا العملية والاكاديمية في هذا القطاع التي تدعم ملاحظاتنا حول الموضوع

المحور الأول/ القطاع الخاص في العراق

اولا – نبذة عن القطاع الخاص العراقي. يمثل القطاع الخاص أهمية كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة، فهو ركيزة أساسية في نجاح الاقتصاد الوطني لما له من دور كبير في النشاطات الاقتصادية المتعددة في الكثير من المجالات التي يمكن ان تعمل على توفير فرص عمل بأعداد كبيرة تتفاوت حسب مدى نشاط هذا القطاع وحجم اعماله ومقدار الدعم المقدم له.

فنشاطات القطاع الخاص تمتد الى الكثير من المجالات سواء السياحية او الزراعية او الصناعية او الخدمية او التكنولوجية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى وهو ما يتطلب ايدي عاملة في هذه القطاعات والتي تشكل جزءاً كبيراً من العمالة في البلد، تكون في الدول الصناعية هي المشغل الأساس للأيدي العاملة متفوقة بمعدلات كبيرة على القطاع العام في نسب التشغيل لها وهو ما يمثل امتصاصاً للبطالة التي تتعرض لها العمالة، وهو ما يُوجِد الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لهذه الظاهرة السلبية في المجتمع.

وفي بلدنا، الذي اعتمد لعشرات السنين على القطاع العام محركاً اساسياً للنشاط الاقتصادي في المجتمع، والذي أدى الى تكدس الايدي العاملة في مشروعات صناعية او زراعية او خدمية بأعداد كبيرة جداً من دون تقديم المردود الاقتصادي والانتاجي المناسب لهذه الاعداد، بفعل الكثير من العوامل مثل قلة التدريب والتأهيل المطلوبين وتدني نوعية المنتج المقدم، وطغيان ظاهرة البطالة المقنعة للكثير من الايدي العاملة في المشاريع، ما جعلهم عالة على المشروع الاقتصادي وعرضة لخسائر متوالية من دون تقديم إنتاجية توازي ما يحصل عليه من أجور مالية نظير توظيفه.

بحسب منظمة العمل الدولية، كان هنالك أكثر من 200 مليون شخصاً عاطلاً عن العمل حول العالم في عام 2011 .كان ثلاثة أرباع هذا العدد من البلدان هم عرضة لأن يصبحوا عاطلين عن العمل والاكثر تضرراً هم من تتراوح اعمارهم بين 15 و 24 سنة، ويقدر البنك الدولي أنه بين عام 2005 و 2020، يجب خلق ما يزيد عن 700 ألف وظيفة لخفض معدل البطالة العالمية.

وعلى الرغم من تبني الدولة العديد من السياسات والبرامج التي توفر فرص عمل مستهدفة الفئات الهشة إذ هناك أربعة برامج حددتها الدولة تستهدف الفئات الضعيفة والهشة بالمجتمع وتوفير العمل اللائق للعاطلين عن العمل ولجميع الفئات والمتمثلة بما يأتي (وزارة التخطيط،2018 – 2022، 2018، ص 50)

1- برنامج التأهيل المجتمعي بالتعاون مع منظمة العمل الدولية للمدة 1997 – 2004 أنجزت خلالها 868 مشروعا، ثم توقف المشروع ليعود كمشروع وطنيا منذ عام 2007 ولغاية 2016 نُفذ خلالها 383 مشروعاً،

2- برنامج القروض الصغيرة للمدة 2007 - 2009 مُنح خلالها 73323 مشروعاً بقيمة 328 مليون دولاراً امريكياً.

3- برنامج الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر منذ عام 2012 بالتعاون مع وزارة التخطيط استمر حتى نهاية 2016 ركز المشروع على المحافظات الأكثر فقراً، وقد منح البرنامج خلال هذه الفترة 10896

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

قرضا بقيمة 86 مليار ديناراً عراقياً.

4- اما البرنامج الرابع فقد كان صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل الذي استهدف جميع المحافظات بحسب الثقل السكاني (عدا إقليم كردستان) ومَنح خلال المدة 2013 - 2016 نحو 49907 قرضا بقيمة بلغت أكثر من 212 مليار ديناراً عراقياً.

وعلى الرغم من التوجهات التخطيطية الساعية إلى ربط اتجاهات التشغيل بأهداف التنمية والمرتبطة أساساً بتخصيصات الموازنة الاتحادية من خلال انفاقها العام بشقيه التشغيلي والاستثماري لا يزال القطاع العام يعاني من تضخم في أعداد العاملين فيه مع انخفاض الانتاجية وبقي القطاع الخاص غير مولداً لفرص عمل آمنة ومستدامة لا بل كان له الدور في رفع معدلات العمالة الناقصة في ظل اتساع نطاق الاقتصاد غير المنظم .وتؤكد البيانات الإحصائية هذه الحقيقة إذ بلغ عدد العاملين في القطاع العام نحو 3,199 الف موظفاً في عام 2014 أي ما نسبته 39 % من إجمالي العاملين ضمن حدود فئة السكان النشطين اقتصادياً بعد أن كان 2,846 الف موظفاً في عام 2012 اي ما نسبته 37 % من إجمالي العاملين ونحو 2,339 الف موظفاً في عام 2007 وبنسبة 34 % من إجمالي العاملين هذه الزيادة تشكل عبئاً على نفقات الموازنة الاتحادية في ظل الازمة المالية التي يعيشها العراق والناتجة عن تراجع أسعار النفط عالمياً، يفتقر العراق إلى مؤشرات دقيقة عن واقع قوة العمل في القطاع الخاص لا توجد بيانات خاصة عن القطاع غير المنظم. وعند تتبع تطور أعداد العاملين في القطاع الخاص نجد أن نسبتهم إلى إجمالي العاملين ضمن الفئة النشطة اقتصاديا قد انخفضت إلى 59 % في عام 2012، واستمرت هذه النسبة بالانخفاض لتصل إلى 58 % عام 2014، كما موضح في شكل (1)، وكان هذا التغير غير المرغوب فيه من نتائج الأزمة الاقتصادية التي أثرت بشكل ملحوظ في اقتصاد البلد من جهة فضلا عن ارتفاع عدد الداخلين إلى سوق العمل (وزارة التخطيط، 2018 – 2022، ص51) وبالتالي ازداد عدد العاطلين عن العمل من جهة أخرى.

شكل (1) تطور نسب العاملين في القطاع الحكومي العام والقطاع الخاص من اجمالي العاملين للمدة بين 2007 و2014

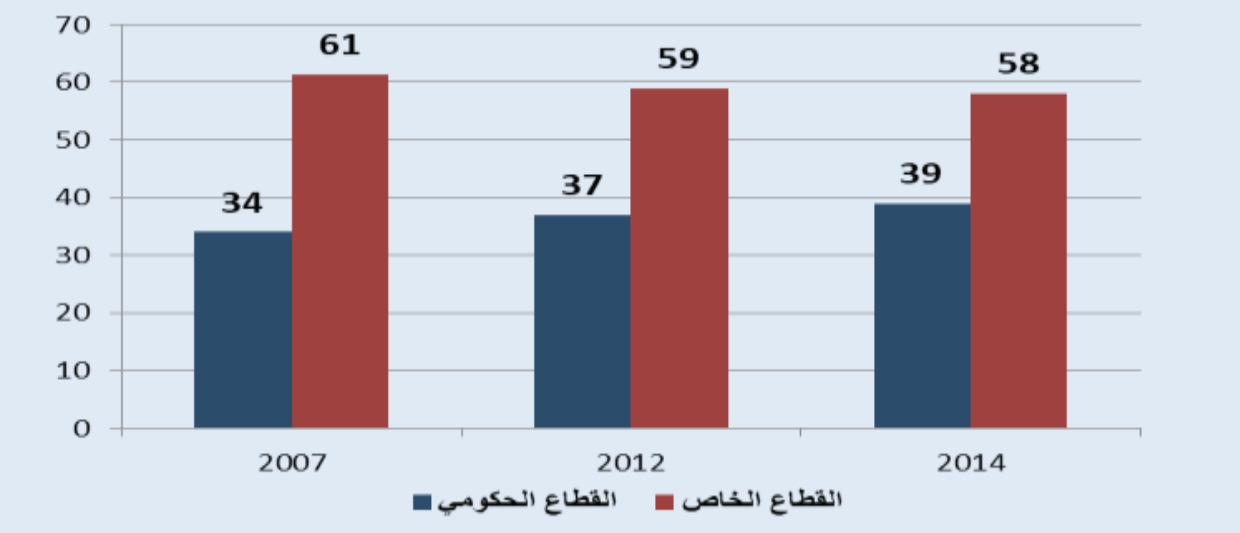

المصدر : وزارة التخطيط : خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، 2018، ص 51.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

ثانيا- عوامل وأسباب ضعف القطاع الخاص في العراق: إن عملية الخصخصة السابقة في العراق لم تنجح في تحقيق أهدافها لعدم بنائها على أسس اقتصادية سليمة من جهة وللظروف الاستثنائية التي مرت بالعراق والتي أثرت بشكل سلبي على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، لذلك فان القطاع الخاص في العراق يعاني من عوامل ضعف كثيرة ويتمثل هذا الضعف في ما يأتي:-

1- **الضعف الهيكلي للقطاع الخاص:** ويتمثل هذا الضعف بالجوانب الآتية(الحسني، زهير 2009،ص 82):

أ) يعاني رأس المال العراقي من حالة عدم الاستقرار بسبب عدم الاستقرار الأمني وما تعرضت إليه معامل القطاع الخاص من تخريب ونهب بسبب العمليات الإرهابية مما دفع برجال الإعمال العراقيين إلى توظيف أموالهم خارج العراق خاصة في دول الجوار، الأمر الذي اضعف من دورهم في إنعاش الاقتصاد العراقي وحتى من الاستفادة من مميزات قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006.

ب) تعاني العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص من أزمة ثقة ناجمة عن سعي القطاع الخاص للربح السريع بالاتجاه نحو النشاط التجاري وعدم العناية بالنشاط الإنتاجي الصناعي والزراعي مما يجعل الدولة تتردد في منح القروض الميسرة لرجال الإعمال العراقيين خشية توظيفها خارج العراق.

ت) ضعف سياسة التركز الصناعي والزراعي لدى شركات القطاع الخاص التي لا تتعدى كونها شركات أشخاص تعتمد على الجهد العائلي وبالتالي لا ترغب في التحول إلى شركات أموال تستقطب رؤوس الأموال الكبيرة تعمل على الاستثمار في مشاريع إنتاجية استراتيجية وبالتالي فهي لا تستفيد من مزايا وإعفاءات قانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006.

ث) ضعف الثقافة الادخارية في العراق بسبب توجه الفرد العراقي نحو الاستهلاك بعد تحسن دخله الشهري مما يحول دون السعي نحو الادخار أو التفكير في إنشاء شركات صغيرة أو متوسطة تعمل على استقطاب العمالة التي لا تجد فرص عمل لتساهم في بناء الاقتصاد.

2- **الضعف الوظيفي للقطاع الخاص:** تمثل الضعف الوظيفي للقطاع الخاص في العراق بما يأتي (الحسني ، زهير، مصدر سابق، ص 83):

أ) أدت سياسة الانفتاح السريع على اقتصاد السوق إلى فتح الحدود العراقية لمختلف السلع والبضائع من مختلف المناشئ الأجنبية والى منافسة غير متكافئة مع المنتجات العراقية بسبب وقف العمل بقانون التعرفة الكمركية رقم 77 لسنة 1955 وعدم فرض الرسوم الكمركية على الاستيرادات ووقف العمل بإجازات الاستيراد مما أدى بالمنتج العراقي إلى عدم القدرة على المنافسة وإغلاق الكثير من المعامل الصغيرة والمتوسطة مما سبب إرباكا لأداء القطاع الخاص.

ب) تنتهج دول الجوار وغيرها سياسة الإغراق في السوق العراقية وذلك ببيع المنتجات المتردية إلى العراق بأقل من سعر التكلفة لغرض ترويج بضاعتها في العراق من جهة والإضرار بالصناعة والزراعة العراقية من جهة أخرى، وقد ارتبطت سياسة الإغراق بعملية غسيل الأموال وتمويل الإرهاب مما جعل قدرة المنتجات العراقية على المنافسة ضعيفة جدا.

ثالثا- التحديات التي تواجه تطور القطاع الخاص في العراق: يواجه القطاع الخاص في العراق الكثير من التحديات التي تحول دون تطوره، فالقطاع الخاص العراقي بوضعه الحالي لا يتمكن من قيادة النشاط الاقتصادي في البلاد. فسبق وان عدت خطة التنمية الوطنية 2010 – 2014 القطاع الخاص شريكا في عملية التنمية وتوقعت مشاركته بنسبة 46 % من الاستثمارات المطلوبة لتحقيق رؤى واهداف الخطة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

وقد تم تشخيص القطاعات والفعاليات التي يمكن للقطاع الخاص (المحلي والاجنبي) للاستثمار فيها. الا ان الحكومة السابقة لم تتمكن من تفعيل دور القطاع الخاص والانتقال من الاقتصاد الريعي الى الانتاجي وتقليل الاعتماد على النفط بل بالعكس ازدادت اوضاع الاقتصاد العراقي سوءا وتدهورا وبضمنه وضع القطاع الخاص حيث هاجر الكثير من اصحاب رؤوس الأموال العراقيين الى الخارج لاستثمار اموالهم فيها .اضافة الى ايداع اموالهم في دول الجوار والدول الاخرى التي تمنحهم سعر فائدة مغري ومن أهم هذه التحديات (خطة التنمية الوطنية 2010 - 2014 ،ص 178):-

1) غياب بيئة الاستثمار المناسبة لتشجيع وتعبئة إمكانيات وقدرات القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي دعما للاقتصاد الوطني.

2) قصور مجموعة القوانين والتشريعات الخاصة بتفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي مما حد من إمكانية تعظيم هذا الدور والانتقاص من قدراته التنافسية.

3) محدودية القدرات الائتمانية للجهاز المصرفي التخصصي مما قيد من إمكانيات الإقراض والاقتراض من قبل القطاع الخاص لتمويل أهدافه الاستثمارية. وحد من فاعلية المصارف الاختصاصية.

4) تخلف سوق العراق للأوراق المالية وابتعادها عن القواعد والأسس المالية المتطورة والمعتمدة دوليا مما اضعف من قوة المركز المالي للمستثمر العراقي.

5) عدم وضوح دور القطاع الخاص في الفعالية التنموية في ظل غياب رؤية تأشيرية محددة المعالم لهذا الدور عند إعادة هيكلة الاقتصاد وبناء قاعدته الإنتاجية.

6) المبالغة في تعقيدات الإجراءات الحكومية على صعيد الإعمال في العراق مما يشكل عامل دفع لرجال الإعمال والمستثمرين للابتعاد عن الساحة العراقية.

7) ارتفاع سعر الفائدة يعد قيدا نقديا على حركة الائتمانان المقدمة للقطاع الخاص لأغراض استثمارية من قبل المصارف الحكومية.

8) الاعتماد على أنظمة الحماية والدعم المقدمة من قبل الدولة بدلا من أنظمة المنافسة مما جعل القطاع الخاص العراقي يسقط من حساباته وقراراته الاستثمارية معايير الكفاءة والمنافسة.

9) خلو برامج الإصلاح الاقتصادي من المتطلبات الاقتصادية والمالية والقانونية والإدارية اللازمة لإعادة هيكلة المؤسسات العامة مما حد من إمكانية البدء بعمليات الخصخصة أو الاندماج ما بين المؤسسات العامة أو الخاصة وان كانت هناك بداية فستكون بعيدة عن المعايير الاقتصادية والمحاسبية والمالية والقانونية السليمة في ظل غياب هذه المتطلبات.

10) قصور البنية التحتية والخدمات الأساسية للقطاع الخاص مما ساهم في تردي موقعه التنافسي محليا وإقليميا ودوليا.

11) ضعف القاعدة المعرفية والمعلوماتية والتكنولوجية للقطاع الخاص مما عمق من انعدام قدرته على استيعاب متغيرات السوق العالمية المتسارعة ومواكبتها كإحدى عناصر المنافسة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

12) يواجه القطاع الخاص في العراق بالإضافة إلى ما تقدم جملة معوقات أهمها زيادة السكان الكبيرة واتساع حجم البطالة ولهذا فأن النخب الحاكمة مضطرة إلى معالجة البطالة بخلق فرص عمل، فلا بد من إن تقوم هذه النخبة بتوسيع القطاع العام لاستيعاب الآلاف المؤلفة التي تشكل فائض العمل في العراق (كريم ،علي خضير، 2010، ص 168).

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

ولكي يعمل القطاع الخاص في العراق بكفاءة وفعالية عالية فلا بد من توفر عدة شروط هامة لنجاحه ومن أهم هذه الشروط هي [العنبكي، عبد الحسين محمد، ص 50]

الاستقرار السياسي: حيث لا يمكن للنشاط الاقتصادي والتجاري إن يزدهر كما لا يمكن لأصحاب رؤوس الأموال حتى ولو كانت متواضعة إن يغامروا بالاستثمار من دونه، فهو مثل البيئة التي لا بد من توفرها لضمان مشاركة رأس المال الخاص بصورة فاعلة ودون خوف أو تردد.

إعطاء الأفضلية لدور القطاع الخاص ومساهمته: من خلال رسم حدود واضحة ومدروسة لهذا الدور وطبيعته وآفاقه والمجالات التي يفترض إن يمارس نشاطه فيها.

الإسراع في أعمار وإيجاد البنى التحتية: لأنها تتيح لهذا القطاع النجاح في أداء دوره حيث تساهم في تخفيض كلف الإنتاج وتخفيض الارباح .

تشجيع ثقافة اقتصاد السوق: لدورها في التفاعل مع العالم الخارجي من خلال التزاوج بين التجارب العالمية وتجارب القطاع الخاص العراقي .

الاستقرار التشريعي: لان التشريعات والقوانين هي القواعد المنظمة للنشاط التجاري بمختلف أنواعه وعند عدم ثبات التشريعات يرتبك الأداء ولا يستطيع المستثمر تحديد خطواته ولا تقدير نتائج عمله.

معالجة الفساد والمحسوبية: لمنع تأثير هذه الظواهر التي اتسعت في السنوات الأخيرة مما يجعل من الصعب ممارسة إي نشاط تجاري سليم في ظل هذه الأجواء.

مشاركة في صنع القرارات الحكومية: لتعزيز دور القوانين والمؤسسات اللازمة لاقتصاد السوق.

تنشيط الاتحادات المهنية والنقابات: من أمثال اتحاد الصناعات العراقي، اتحاد المقاولين واتحاد الغرف التجارية العراقية، عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ومحاولة تكوين كارتل عراقي للمشاركة في مشاريع إعادة أعمار العراق.

إقامة حوار بناء بين القطاع والمؤسسات الحكومية ذات الصلة: للمساهمة في تعديل القوانين والأنظمة اللازمة لتسهيل الاستثمار في القطاع الخاص.

تشجيع القطاع الخاص: في مواضيع التجارة الدولية، تنمية المشاريع الصغيرة، السياسة العامة، حوكمة الشركات، العلاقات العامة، تنمية القيادات، أخلاقيات العمل، إدارة الشركات، دور الجمعيات التجارية في الديمقراطيات، إدارة المشاريع، المحاسبة.

شروع الحكومة بمهام الإصلاح: تبسيط الإجراءات الحكومية، هيكلة المصارف المملوكة للدولة، منح القروض الصغيرة، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، إصلاح سوق العراق للأوراق المالية، السعي للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وإحياء الروابط التجارية الإقليمية، إيجاد الهيكل المؤسسي اللازم لخلق التنافس في النشاط الاقتصادي

إيجاد مناخ تنافسي: لان تطوير القطاع الخاص وزيادة مساهمته ودوره يتطلب بيئة تنافسية تجعله يقدم على الاستثمار وتشغيل أمواله في ظل منافسة تضمن استمراره في النشاط وتحسين الأداء ورفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة (الجبوري، 2009. ص 160).

وعليه فمن الضروري إقامة مناخ استثماري جديد وقطاع خاص نشط وفعال يدعم التنمية ويعمل على تخفيض نسبة البطالة وتحسين مستويات المعيشة في المجتمع ، والتي يمكن تحقيقها من خلال حسن تنظيم الأسواق التنافسية وإفساح الطريق إمام الإعمال الحرة ودعمها.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

المحور الثاني / الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع السياحي الخاص في العراق

يقع على القطاع الخاص مسؤولية النهوض بالقطاع السياحي والتعاون المشترك مع مؤسسات الدولة المعنية من اجل تهيئة المناخ المطلوب لجذب السياح والاهتمام بنوعية المنشآت والخدمات السياحية وتطوير الكفاءات العراقية العاملة في القطاع السياحي وتنمية مهاراتهم وعلى الدولة والمسؤولين في هذا الجانب، فتح الابواب على فضاء رحب يستوعب المستثمرين العراقيين ورجال الاعمال ومنحهم الفرص الكفيلة بإعادة تأهيل المنشآت السياحية، ولعل قطاع السياحة من اهم القطاعات التي ينبغي التفكير بخصخصتها دعماً للاقتصاد الوطني، فأن تعدد الجهات التي تعمل على تنظيم عمل القطاع السياحي الخاص والإشراف عليه في العراق وعدم التنسيق فيما بينها في وضع إلية عمل مشتركة للقطاع السياحي الخاص في العراق جعل مهمتنا صعبة جدا في جمع البيانات عن هذه الجهات والتي تعد احد أهم الاسباب في عزوف الكثير من الباحثين والمهتمين للتطرق بتفاصيل عمل القطاع الخاص في العراق ولذلك وبحسب ما توفر لدينا من بيانات سنوضح الهدف من إنشاء هذه الجهات وتوجهاتها ومساهماتها في تنظيم وتطوير عمل القطاع السياحي الخاص في العراق.

اولا- رابطة شركات السفر والسياحة: تم تأسيس رابطة مكاتب السفر والسياحة في العراق في عام 1970 ولم يكن هناك قانوناً ينظم إعمالها إما في سنة 1983 تم تنظيم إعمالها بموجب قانون رقم 49 لسنة 1983 هذا القانون ينظم عمل شركات السفر والسياحة وأنشطتها وإجازتها وشروط الإجازة لمن يطلب منحة إجازة شركة سفر وسياحة، إما عن آلية وطبيعة عمل الرابطة (الساعدي، نسرين غالي، (2013)، ص 22) قبل 2003 وبعد 2003، كان هناك بروتوكول موقع بين إيران وجمهورية العراق قبل 2003 يحدد دخول المجاميع السياحية من حيث عددها ومنافذ الدخول والأسعار والإيواء، وكانت هيئة السياحة تقوم بآلية توزيع هذه المجاميع بشكل مركزي على كافة الشركات المجازة، إما بعد 2003 همش دور هيئة السياحة وألغيت تلك الآلية وتم الاعتماد على مجموعة لا تعد أكثر من 15 شركة تقوم بجلب الزوار الإيرانيين إلى محافظتي كربلاء والنجف والعتبات المقدسة الأخرى الموجودة في العراق على الرغم من وجود 450 شركة، ويعتبر المسؤولين عن هذه الرابطة إن العمل بموجب هذه الاتفاقية يعد نوعا من الفوضى ولا تخدم الشركات كافة ولا حتى اقتصاد الدولة ويجب إعادة النظر بآلية عمل الشركات العراقية مع الشركات الإيرانية أو غيرها من المجاميع وبشكل يحقق مصلحة الطرفين، لان هذه المجاميع حاليا تدخل بأسعار جدا زهيدة والمستفيد الوحيد من هذه المسألة هو الجانب الإيراني لأنه هو من يوافق على الشركات التي يتعامل معها ويقوم بتأجير الفنادق وهو الذي يقوم بتقديم الطعام من خلال ما يسمى بالمطبخ المركزي الذي يعمل فيه إيرانيون وليس عراقيون، وان أغلب هذه الشركات التي عددها 15 شركة أو أكثر بقليل هم على الأغلب شركاء مع الجانب الإيراني. فلا بد من صدور قرار مركزي من اعلى سلطة في الدولة ينصف هذه الشركات ويعيد لها الحياة، وهذا دليل على إن النشاط الرئيسي والمعتمد لهذه الشركات هي السياحة الدينية مع ضعف المفاوض العراقي من جانب الرابطة والشركات السياحية العاملة في العراق وضعف التمثيل لوزارة السياحة العراقية في إلية تطبيق هكذا نوع من البروتوكولات والاتفاقيات مما خلق العديد من المشاكل والفوضى في عمل الشركات السياحية.

ثانيا- رابطة الفنادق والمطاعم السياحية: تأسست الرابطة عام 1974 بموجب صدور قانون رقم 66 لسنة 1972 وهي خاصة بأصحاب الفنادق والمطاعم والمرافق السياحية الأخرى في العراق، وتتكون الهيئة العامة للرابطة من كافة أصحاب الفنادق والمطاعم، والذي يجب إن يكونوا منتمين للرابطة. ويتم

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

اختيار الهيئة الإدارية للرابطة من خلال انتخابات الهيئة العامة كل 4 سنوات حيث يتم اختيار الهيئة الإدارية والرئيس والنائب وأمين السر.وأمين الصندوق، وللرابطة حق فتح فروعاً لها في كافة المحافظات (الساعدي، نسرين غالي، ص 24) كما إن الرابطة عضو مؤسس للاتحاد العربي للفنادق والسياحة منذ السبعينيات وهي كذلك عضو في الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم، وقامت الرابطة بكثير من الفعاليات والنشاطات لتحقيق أهدافها في المجالات المهنية كتوفير المواد والمعدات لأعضائها (رابطة الفنادق والمطاعم في العراق). ويمكن إجمال الأهداف التي تأسست الرابطة من اجلها بما يلي (الدباغ، إسماعيل محمد علي، 1993، ص 12- 13)

أ- جمع الفنادق والمطاعم و المنشأة السياحية في منظمة واحدة وتوثيق التعاون المستمر بينهم والقضاء على كل مزاحمة غير مشروعه.
ب- التعاون مع السلطات بما يؤمن رفع مستوى الفندقة في القطر وحمايتها وتشجيعها وتصنيفها.
ت-تقديم الخدمات الممتازة للمسافرين السياح بما يتفق وكرم الضيافة في العراق.
ث-التوعية بالأعراف والقواعد القانونية الأولية الخاصة بشؤون الفنادق والمطاعم.
ج- تقديم المقترحات إلى الجهات التشريعية لرفع مستوى الفنادق والمطاعم في القطر.
ح- السعي لإشراك العراق في المنظمات العربية والعالمية وفي المؤتمرات ذات العلاقة.
خ- العمل على نشر الدعاية الحسنه للعراق في الداخل والخارج.
د- العمل على توفير مستلزمات المنشأة من أجهزة ومعدات وأطعمة ومواد مستوردة.
ذ- تسهيل مهمة الأعضاء في العقود اللازمة لتأمين حصولهم على القروض.
ر- توثيق التعاون بين الأعضاء من جهة والشركات ووكالات السفر والسياحة من جهة أخرى بهدف رفع المستوى السياحي في القطر.
ز- بث روح التعاون والتضامن بين الأعضاء وتوطيد الصلات عن طريق اللقاءات والمحاضرات والندوات.

ولأهمية هذه الرابطة من ناحية نشاطها ومشاركاتها نحو تنمية وتطوير قطاع الفنادق والمطاعم في العراق وتمثيلها لهذا القطاع عربيا ودوليا لكن مع الأسف حاليا ليس لها إي نشاط يذكر ولا حتى موقع محدد لها برغم أهمية وجود هكذا رابطة لها تاريخ مشرق في تطوير قطاع الفنادق والمطاعم لسنوات طويلة وللأسف لم نحصل على معلومات أو إي جهة تمثلها فعليا ولذلك ضاعت الفرصة على القطاع السياحي العراقي لجهة مهنية ذات باع طويل في هذا المجال المهم والمؤثر على الاقتصاد السياحي خصوصا والاقتصاد العراقي عموما.

ثالثا: وزارة السياحة / دائرة التفتيش والمتابعة: هي إحدى دوائر وزارة السياحة يديرها مدير عام يرتبط برئيس الوزارة مباشرة تهتم بمتابعة مستوى الخدمة في المرافق السياحية وتصنيفها في كافة قطاعات السياحة العامة والخاصة والمختلطة فضلا عن منح الإجازات الجديدة للمرافق السياحية بالإضافة إلى المهام الأخرى، وسنقتصر على أهم أقسام الدائرة المتمثلة بقسم التفتيش وقسم التصنيف وقسم الإجازات وقسم المتابعة.

رابعا: اتحاد الغرف التجارية العراقية: تأسس اتحاد الغرف التجارية في العراق عام 1989بموجب قانون رقم 43 لسنة 1989، انسجاما مع التوجيهات المركزية للسياسة الاقتصادية ولتحقيق قدر اكبر من المرونة في تمثيل القطاع الخاص بما يتيح للنشاط التجاري وجود منظمة مستقلة له ترعى شؤونه

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

وتقدم الخدمات والمعلومات له بالشكل الذي يعينه على ممارسة دوره في النشاطات التجارية على نحو أفضل، والاتحاد هو منظمة اقتصادية مهنية ويتمتع بالشخصية المعنوية وباستقلال مالي وأداري ويمثله رئيس الاتحاد أو من يخوله ويتكون الاتحاد من مجموع الغرف التجارية العراقية ومقره في بغداد (شبر، الهام ، الساعدي، نسرين غالي، 2018، ص 42).ويهدف الاتحاد إلى العناية بتنظيم وتنمية النشاط التجاري في نطاق اختصاصه وتعزيز دور هذا النشاط في عملية التنمية ويقوم الاتحاد تحقيقا لأهدافه بما يأتي:-

أ-تنسيق إعمال الغرف التجارية في العراق وتوجيهها وتمثيلها لدى دوائر الدولة والقطاع الاشتراكي والهيئات العربية والأجنبية والدولية في الأمور ذات المساس بمهامها.

ب-الإشراف على عمليات تسجل الأسماء التجارية والقيد في السجل التجاري في العراق ومسك السجلات المركزية لذلك.

ت-المشاركة في المعارض التي تقام داخل العراق وخارجه وبالتنسيق مع الجهات المختصة.

ث-جمع وتوثيق البيانات والمعلومات التجارية ووضعها في متناول أعضاء الغرف والجهات ذات العلاقة.

ج- دراسة الأوضاع التجارية في العراق واقتراح المعالجات الهادفة إلى تطوير النشاط التجاري وتنمية الصادرات.

ح- التعاون مع الغرف التجارية والصناعية العربية واتحاداتها والاتحادات والتنظيمات المهنية والاقتصادية العربية بهدف تنمية وتطوير التبادل التجاري والإسهام في إرساء قواعد الوحدة الاقتصادية العربية .

خ- إقامة الروابط مع الاتحادات والغرف الأجنبية والتنظيمات المماثلة والمشاركة في الغرف العربية – الأجنبية المشتركة.

د- تشكيل الوفود وإقامة المؤتمرات والندوات والمشاركة بها داخل العراق وخارجه بالتنسيق مع الغرف التجارية.

ذ- المشاركة عند الاقتضاء في أنشطة المجالس واللجان والهيئات الاقتصادية وحسب طلب الجهات المعنية.

ر- تنمية الممارسات والوعي التجاري بين صفوف منتسبي الغرف والعمل على رفع المستوى المهني لهم وإصدار المطبوعات التي تعنى بنشر المعرفة الاقتصادية.

وكل ما تقدم يؤكد لنا إن الاتحاد ليس له علاقة مباشرة بالقطاع السياحي لأنه دائما جل اهتمامه ومن أولوياته هي المشاركة ودراسة وتنمية وتطوير كل ما يتعلق بالنشاط التجاري بشكل خاص ومشاركات عامة وبسيطة فقط في المؤتمرات والمعارض الخاصة بالسياحة داخل وخارج العراق، وهذا يعتبر قصوراً من قبل القائمين على الاتحاد بتجاهل قطاع حيوي ومهم مثل قطاع السياحة، ورغم معرفة القائمين على هذا الاتحاد بهذه الحقيقة يقتصر بالمطالبة للجهات الحكومية بدعم السياحة، وليس لهم أي مبادرات حقيقية تساهم في التنمية والاستثمار السياحي في العراق، علما بأن الغرف التجارية المصرية هي احد أهم المشاركين في القرار السياحي تخطيطا وتنظيما وتنفيذا ومراقبة الأنشطة السياحية وإيجاد الحلول للعديد من المشكلات والأزمات السياحية وعلى مستوى الجمهورية.

خامسا- اتحاد رجال الإعمال العراقيين: هو اتحاد اقتصادي يتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي وأداري وهو منظمة غير حكومية أو سياسية لا يمارس التميز على أساس القومية أو الدين أو الطائفية،

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

والاتحاد يعمل وفق العمل التطوعي الجماعي لخدمة الاقتصاد الوطني وإرساء قيم مبدأ التعاون الاقتصادي بين بلدان العالم كافة ومساندة التوجه نحو الاقتصاد الحر ويعتمد الاتحاد أسلوب التعاون مع الحكومة الوطنية والمنظمات العربية والعالمية، والاتحاد يمثل شريحة واسعة من رجال الإعمال، حيث يضم أكثر من أربعة ألاف منتسباً من جميع الاختصاصات الصناعية والزراعية والتجارية والمصرفية وغيرها، ويحتضن الاتحاد فروعا في (15) محافظة عراقية فيما يضم شريحة واسعة من رجال الإعمال في كوردستان العراق وهو يتطلع لافتتاح فروع في إقليم كوردستان في المستقبل القريب، وله فروع في دول الجوار والدول العربية مثل لبنان وسوريا ومصر.وكذلك في السويد وهولندا وانكلترا وبلغاريا، وهناك مباحثات لغرض فتح فرع لرجال الإعمال في استراليا ودول أخرى، ويبلغ عدد أعضاء الاتحاد 23 إلف عضواً في جميع إنحاء العراق، ويمول الاتحاد عن طريق الاشتراك والهبات، واتحاد رجال الإعمال العراقيين منظمة غير حكومية اقتصادية متينة تخصصية تأسست عام 2001 وواجهت ضغوط شديدة إلى حد إلغائه من قبل النظام السابق عام 2002 بسبب استقلالية مواقفه ونشاطاته الواسعة، ولكنه لم يستجب لتلك الضغوط والمحاربة بل واصل نشاطه وعاد إلى تبوأ موقع متميز بعد الحرب حيث مارس الكثير من الأنشطة لا سيما الندوات المتخصصة في قضايا مهمة وحيوية من بينها الخصخصة والاستثمار الأجنبي والتمويل والزراعة فيما شاركت وفوده في المؤتمرات والندوات والأنشطة العربية والدولية، إما رسالة اتحاد رجال الإعمال العراقيين بأنه منظمة غير حكومية لا تهدف إلى الربح تسعى لتطوير البيئة الاقتصادية والاستثمارية ومناقشة القوانين الاقتصادية من خلال المشاركة والتأثير في منح القرار ورسم السياسة الاقتصادية في العراق وبناء قدرات رجال الإعمال العراقيين وتوثيق التعاون من نظرائهم إقليميا وعالميا (شبر، الهام، الساعدي، نسرين غالي، ص 46) وحسب تصريحات الخبراء في الاتحاد هناك نشاطات للاتحاد في المجال السياحي خاصة وان العراق يتميز بوجود المواقع السياحية الأثرية والدينية ويمتلك مكامن سياحية كثيرة لم تستغل بسبب عدم وجود وعي سياحي ويفتقد إلى الإدارة البشرية للموارد السياحية الموجودة في البلاد والافتقار إلى الكوادر السياحية الكفؤة وان وجدت فلم تأخذ الدور المناسب لها، لذلك ومن اجل تحقيق التنمية السياحية في العراق فلا بد من انسحاب الدولة وترك زمام الأمور إلى القطاع الخاص الذي يتميز بالإبداع والدفاع الذاتي في تحقيق حوافز الربح كما إن إنتاجية العامل في القطاع الخاص هي ضعف القطاع العام، إضافة إلى سرعة التحرك والمبادرة وغياب الروتين، فعلى الدولة تشريع القوانين التي تحفز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي وتمويل ودعم القطاع الخاص بسعر فائدة قليلة، وتهيئة البنى التحتية من الماء والكهرباء والمجاري وتشجير الشوارع وغيرها حيث تستفيد من هذه الخدمات جميع القطاعات الاقتصادية صناعة، زراعة، سياحة وإعطاء الدور الرائد للقطاع الخاص ليقوم ببناء الفنادق والمطاعم وتطوير المرافق السياحية، ويقوم اتحاد رجال الإعمال ببعض النشاطات السياحية منها إقامة معارض ودورات تحمل الاتحاد نفقاتها في داخل العراق وخارجه (الساعدي، نسرين غالي، ص 34) إضافة إلى ذلك يقوم الاتحاد بالتدريب والتعليم في كثير من القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع السياحي.

سادسا.- الهيئة الوطنية للاستثمار: يسير العراق بخطوات سريعة نحو التغيير، وبما إن الحياة تعود إلى وضعها الطبيعي، كذلك هو الحال بالنسبة للنشاط الاقتصادي، لقد دخل البلد مرحلة ايجابية جديدة، وان الطلب على البضائع والخدمات في تزايد مستمر، كما ويثبت البلد يوماً بعد يوم السبب الذي يعتقد انه احد أكثر الأسواق جاذبية بالنسبة للعالم، حيث إن العراق يوفر فرص لا نظير لها للتعاون والاستثمار

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

الدولي، وفي الوقت ذاته، يستطيع العراق في النهاية الاستفادة من الاستثمار الأجنبي في اقتصاده، إن احتياجات العراق واسعة، وتشمل كافة القطاعات، بما في ذلك مشاريع بناء سكك الحديد والموانئ، والتنمية المدنية والإسكان، ومصانع الكهرباء، و المصافي، و الفنادق، وتوسع البنى التحتية للاتصالات. ففي عام 2006، شرعت حكومة العراق قانون الاستثمار رقم 13، ووضعت حجر أساس جذب الاستثمار الأجنبي فيه. وقد تضمن القانون مبادرات استراتيجية عدة بما في ذلك حوافز الضرائب، وضمانات المستثمر، والتزامات المستثمرين، واستحداث هيئة الاستثمار الوطنية NIC. وقد أنشأت هذه الهيئة في عام 2007 وباشرت عملها في عام 2008، لتكون وجها للاستثمار الخاص في العراق وتعمل على تعزيز وتسهيل ومراقبة الاستثمار في العراق.

إن للهيئة الوطنية للاستثمار رؤية فريدة حول احتياجات البلد للاستثمار. فمن خلال هيئات استثمار المحافظات التي أنشأت تحت نفس القانون الذي أنشأت الهيئة الوطنية للاستثمار وفقا له، بالإمكان دعم احتياجات وأولويات كل محافظة. كما إن الهيئة الوطنية للاستثمار تحظى باتصال شامل مع الكيانات على المستوى المحلي بما في ذلك البرلمان، والوزارات، ومكتب رئيس الوزراء. مما ساعد الهيئة الوطنية للاستثمار على وضع رؤيا واضحة لمتطلبات الشعب والاقتصاد العراقي حيث تستخدم مكانتها هذه لتعزيز الاستثمار الذي يمكن إن يعالج المتطلبات الشديدة الأهمية للبلد وحيث إن جذب رؤوس الأموال الخاصة والتكنولوجيا الحديثة، وتوظيفها بتجربة إدارة الإعمال يعتبر أمراً جوهرياً في هذه المرحلة .لتسهيل الاستثمار في العراق (الهيئة الوطنية للاستثمار).

إن دور الهيئة الوطنية للاستثمار لا يقتصر على تنظيم الإعمال الإدارية للمستثمرين الأجانب، بل إن أسلوب التداخل والانفتاح الذي تتبعه الهيئة الوطنية للاستثمار مع القطاع الخاص إلى جانب دورها باعتبارها حلقة الوصل بين الإعمال الدولية قد أتاح لها تكوين الرؤية الضرورية لأجل تحقيق سياسة عمل راسخة وإبداء التوصيات الضرورية التي تؤدى إلى تحسين جو العمل في العراق. وعلى المدى الطويل، فان هذا سيكون له دور حاسم بالنسبة للهيئة الوطنية للاستثمار ومن المحتمل إن يؤدي إلى بناء النجاحات الأخيرة في **تحسين** مناخ العمل في العراق.

وتقوم الهيئة بمنح إجازات الاستثمار أو تأسيس المشروع بناء على طلب يقدم إليها من المستثمر وفق شروط ميسرة تعدها الهيئة، ويشمل الطلب الذي يتقدم به المستثمر على الأمور التالية، ملء استمارة الطلب المعدة من قبل الهيئة وكفالة مالية من مصرف معتمد، وما هي المشاريع التي قام بها المستثمر في العراق أو خارجه، وتفاصيل المشروع المراد الاستثمار فيه وجدواه الاقتصادية، إضافة إلى جدول زمني لإنجاز المشروع (هيئة استثمار بغداد، 2010، ص 26).

وتتمثل أهم أهداف الهيئة بتهيئة بيئة الإعمال لاستقطاب رؤوس الأموال العراقية المهاجرة والأجنبية وتنويع مصادر الاقتصاد العراقي، ويعتبر القطاع السياحي من القطاعات الاستثمارية المهمة حيث طرحت الهيئة مجموعة من الفرص الاستثمارية بالتعاون مع هيئة السياحة من اجل النهوض بهذا القطاع أهمها (دليل المستثمر، ص 30، 31)

1. تأهيل وتطوير مشاريع قائمة

- جزيرة بغداد السياحية
- تأهيل القصور الرئاسية
- أبنية موقع ساعة بغداد سابق

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

- مدينة العاب متكاملة في المدينة الرياضية في منطقة الصابيات
- تطوير وتأهيل المجمع السياحي في المدائن

2- متاحف بغداد

- المتحف العراقي
- المتحف البغدادي
- متحف التاريخ الطبيعي

3- أهم المتنزهات في بغداد

- حديقة حيوانات بغداد
- شارع أبو نؤاس
- متنزه المسبح
- مدينة الألعاب
- جزيرة بغداد السياحية

4- المواقع الدينية والتاريخية صيانة وتطوير

- الحضرة الكاظمية
- جامع الإمام الأعظم
- جامع براثا
- جامع الخلفاء منارة سوق الغزل
- جامع الخلاني
- المدرسة المستنصرية
- القصر العباسي

إما أهم المشاريع السياحية المجازة من قبل الهيئة فيوجد 42 مشروع سياحي مجاز يتضمن مطاعم وفنادق ومدن العاب ومنتجعات سياحية وشقق سياحية ومراكز ترفيه وملاعب أطفال وغيرها (شبر، الهام، ص 40)، وهذه مبادرات فردية ويتم انجازها من قبل القطاع الخاص حصرا، ولم تنجز هذه المشاريع لعدة أسباب منها عدم التعاقد مع الجهة المالكة محافظة بغداد، أو عدم تسليم الأرض من قبل أمانة بغداد، أو عدم حصول الموافقة التخطيطية من قبل أمانة بغداد، ومادامت هذه المعوقات والمشاكل موجودة فإنها لا تحفز المستثمر على الاستثمار في القطاع السياحي، والتي اغلبها سببها الجهات الحكومية مثل أمانة بغداد ومحافظة بغداد، ولو تم انجازها لكانت هناك طفرة في نوعية المشاريع والخدمات السياحية المقدمة للمواطن والسائح العراقي وغير العراقي، وهناك مشاركات ومؤتمرات خاصة بالسياحة من قبل الهيئة في بغداد مع وزارة السياحة ودول الجوار.

هناك جهات تابعة للقطاع المختلط في العراق تقوم بتنظيم استثمار المشاريع السياحية مثل الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية (منشورات الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية) قطاع مختلط حيث يساهم القطاع العام بنسبة 33.79% ويساهم القطاع الخاص بنسبة 67.20% وقد تم تأسيس الشركة في عام 1978 بموجب قانون المؤسسة العامة للسياحة رقم 49 لسنة 1977 المعدل وتهدف الشركة إلى استثمار المشاريع والمرافق السياحية المختلفة داخل العراق وخارجه وإعدادها للسياحة للمساهمة في التنمية السياحية في العراق ضمن إطار السياحة الدينية والترفيهية لتحقيق إرباح معقولة لمساهميها من

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

القطاع العام والقطاع الخاص ويتركز نشاطها في إنشاء وإدارة مختلف المرافق السياحية التي تدخل ضمن أهدافها المذكورة بما في ذلك الفنادق والمطاعم ودور الاستراحة والمخيمات السياحية ومدن العاب وصالات سينما ومكاتب السفر والسياحة إضافة إلى شراء أو إنشاء وايجار او استئجار إي نوع من أنواع المشاريع، وإدارة المشاريع بصورة مباشرة أو غير مباشرة إضافة إلى تملك أو امتلاك أو استملاك الأموال المنقولة وغير المنقولة من عقارات وغيرها، وتشجيع القطاع الخاص العراقي والأجنبي للاستثمار في العراق لإنشاء المشاريع الاستثمارية السياحية.

حيث توجد بعض المرافق السياحية التابعة للشركة مثل مجمع دور غابات الموصل أو بشكل عقود مساطحة مع المستثمرين مثل عقد إيجار فندق السدير، وكذلك عقد إيجار فندق دار السلام وعقد إيجار فندق الغري وعقد إيجار محلات تجارية وساحة لوقوف السيارات في النجف الاشرف إضافة إلى إن هناك مساهمات للشركة في رأسمال 18 شركة من الشركات المختلطة والخاصة في بغداد والمحافظات حيث بلغت مجموع تلك المساهمات 4588362311سهماً، إما الجهات المؤسسة للشركة هم دائرة التقاعد والضمان الاجتماعي ووزارة السياحة وشركة التأمين الوطنية وشركة إعادة التأمين وشركة التأمين العراقية والقطاع الخاص.

المحور الثالث / اسهام القطاع السياحي الخاص العراقي في توفير فرص عمل

بعد استعراض تطور القطاع الخاص في العراق ومعرفة أهم الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع السياحي الخاص، سنستعرض في هذا المحور دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل في القطاع السياحي والمتمثلة بالفنادق وشركات السفر والسياحة فقط كون لا تتوفر بيانات منتظمة عن قطاع الأطعمة والمشروبات.

أولا: القطاع الفندقي: يعد قطاع الفنادق من أكثر القطاعات السياحية توفيرا لفرص العمل لأنها ترتبط بدرجة أساسية بمعدلات الراحة التي تقدمها لزبائنها وبمعنى اخر أن الفنادق ذات الدرجة الممتازة والأولى تستقطب عمالة أكثر من الفنادق ذات التصنيف الأقل لأنها تقدم معدلات راحة عالية، وكما وضحنا سابقا بان فنادق القطاع الخاص تشكل نسبة (8. 98%) من إجمالي الفنادق العراقية وهذا يعني إنه من المنطق هذه النسبة العالية لها الأثر الايجابي على معدل الاستخدام وتوفير فرص العمل، اذ نلاحظ من الجدول (1) إن إعداد المشتغلين في فنادق القطاع الخاص العراقي خلال الفترة 2013 – 2017 في ارتفاع مستمر حيث تم تشغيل 7200 عاملاً في عام 2013 وارتفع الى 7446 و 8915 و 9221 عاملاً خلال الاعوام 2015 و 2016 و 2017 على التوالي بينما انخفض إعداد المشتغلين لعام 2018 إلى 7746 ومن الواضح تظهر الأرقام في فرص العمل أنها لا تتناسب مع تطور الاستثمار الفندقي التابع للقطاع الخاص والذي يشكل النسبة الأكبر مقارنة بفنادق القطاع العام والمختلط.

إما من ناحية توفير فرص العمل حسب الجنس في فنادق القطاع الخاص كانت لصالح الذكور على حساب الإناث حيث بلغت نسبة الذكور العاملين 97% لعام 2013 مقابل 3% للعاملات لنفس العام وانخفضت عام 2015 و 2016 لتصل 95% و 94% للذكور مقابل 5% و4% للنساء، اما في عام 2017 و2018 فقد ارتفعت نسبه العاملين من الذكور لتصل الى 97% مقابل 3% فقط للعاملات ، وهذا يعني إن فرص العمل في فنادق القطاع الخاص توفر للذكور نسبة أكثر من الإناث وهذه مشكلة تحتاج إلى وقفه ودراسة لتشخيص أسبابها وإيجاد الحلول الممكنة والمناسبة لها وخاصة في مجال الوعي السياحي وزيادة الثقافة المجتمعية لاستقطاب المرأة للعمل السياحي والفندقي.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

ونلاحظ من الجدول إن فنادق القطاع الخاص توفر فرص عمل للعراقيين بنسبة اكبر بكثير مقارنة للعرب والأجانب كما نلحظ ان عدد العاملين العرب في انخفاض مستمر بلغ 72 عاملاً لعام 2013 وانخفض الى 20 عاملاً عام 2018. بينما عدد العاملين الاجانب في زيادة واضحة اذ بلغت 363 عاملاً عام 2013 وارتفعت الى 709 عاملاً عام 2018.

جدول (1) إعداد العاملين حسب الجنس والجنسية في فنادق القطاع الخاص العراقي للسنوات 2013 –2018

السنة	الجنس	عراقيون	الأهمية النسبية %	عرب	الأهمية النسبية %	أجانب	الأهمية النسبية %	المجموع
2013	ذكور	6543	%97	68	%94	358	%99	6974
	إناث	227	%3	4	%6	5	%1	236
	مجموع	6770	%100	72	%100	363	%100	7200
2015	ذكور	6422	%95	32	%89	650	%97	7104
	إناث	320	%5	4	%11	18	%3	342
	مجموع	6742	%100	36	%100	668	%100	7446
2016	ذكور	6705	%94	44	%96	731	%99	7480
	إناث	425	%6	2	%4	8	%1	435
	مجموع	7130	%100	46	%100	739	%100	8915
2017	ذكور	7810	%97	26	%93	1090	%98	8926
	إناث	271	%3	2	%7	22	%2	295
	مجموع	8081	%100	28	%100	1112	%100	9221
2018	ذكور	6801	%97	19	%95	705	%99	7525
	إناث	216	%3	1	%5	4	%1	221
	مجموع	7017	%100	20	%100	709	%100	7746

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للأعوام 2002 - 2010.

ومن ناحية العاملين بأجر في فنادق القطاع الخاص تشكل النسبة الأعلى إلى إجمالي العاملين فيها لسنوات الدراسة وكانت اعلى نسبة لعام 2015 بلغت (77%) و(72%) للأعوام 2016 و 2017، وهذه النسبة لا بأس بها ولكنها لا تتناسب مع متطلبات التنمية السياحية المستدامة في سوق العمل السياحي العراقي لذلك يحتاج إلى زيادة نسبة العاملين بأجر لأنها هي التي تعمل على المساهمة الايجابية للقطاع الخاص بالتوظيف والقضاء على البطالة وهذا ما يؤكده الجدول (2)، إما معدل تطور إعداد المشتغلين في القطاع الخاص فقد بلغ (5202) عاملاً في عام 2015 وهي تشكل ادنى نسبة، بينما ارتفع عام 2016 و2017 ليصل إلى (6010) و (6850)عاملاً على التوالي، بينما نلاحظ عام 2018 انخفاض إعداد المشتغلين في فنادق القطاع الخاص ليصل إلى(5345) عاملاً.

جدول (2) إعداد المشتغلين في القطاع الفندقي الخاص بحسب تقاضي الأجر للسنوات 2015 - 2016 - 2017- 2018

السنة	مجموع العاملين بدون اجر	مجموع العاملين بأجر	المجموع العام للعاملين بأجر وبدون اجر	نسبة العاملين بأجر إلى إجمالي العاملين
2015	1185	4017	5202	%77
2016	1626	4384	6010	%72
2017	1862	4988	6850	%72
2018	1662	3683	5345	%69

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للأعوام 2002 - 2018.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

شكل (2) اعداد المشتغلين في القطاع الفندقي

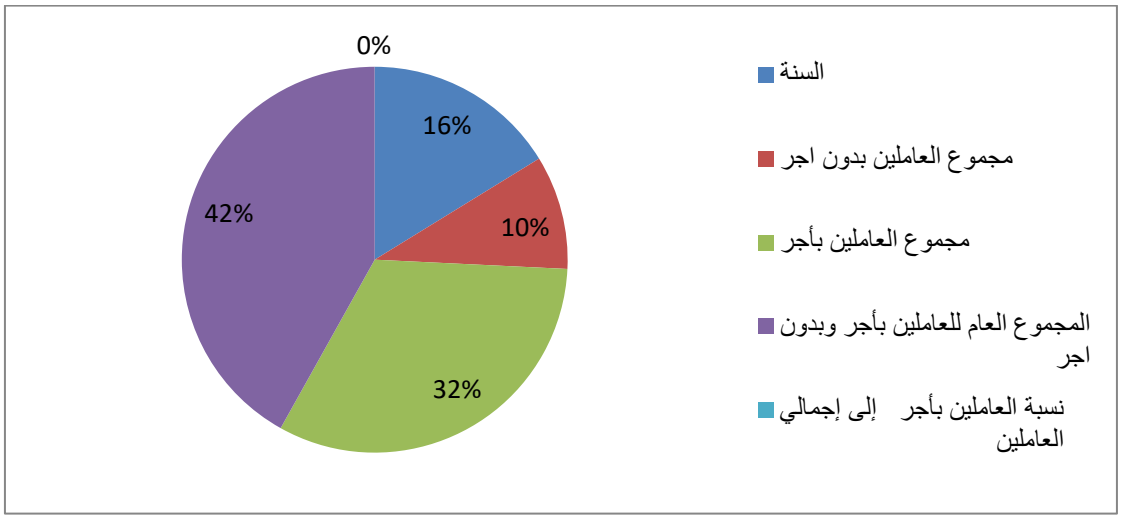

وفي جدول (3) حيث يظهر المعدلات المتخصصة للعمالة التي توفرها فنادق القطاع الخاص حسب معدل عامل/ فندق و عامل/ غرفة و عامل/ سرير مقارنة بفنادق القطاع العام والمختلط لعام 2010 وكالتالي:-

- حسب معدل عامل/ فندق يظهر إن كل فندق من فنادق القطاع الخاص يوفر ما يقارب 6 فرص عمل مقابل 417 فرصة عمل يوفرها كل فندق من فنادق القطاع العام والمختلط . وهذا لا يتناسب ابداً مع إعداد فنادق القطاع الخاص.
- وحسب معدل عامل/ غرفة يظهر إن كل 6 غرف من الغرف الفندقية التابعة للقطاع الخاص تخلق فرصة عمل واحدة بينما كل غرفتين من فنادق القطاع العام والمختلط تولد فرصة عمل واحدة .
- وحسب معدل عامل/ سرير النتيجة مشابهة لما سبق حيث كل 17 سريراً في فنادق القطاع الخاص يولد فرصة عمل واحدة مقابل كل سريرين من فنادق القطاع العام والمختلط يولد فرصة عمل واحدة

جدول رقم (3) معدلات عامل / فندق – عامل/غرفة – عامل/ سرير في الفنادق العراقية لعام 2018

القطاع	عدد الفنادق	العاملين	عامل/ فندق	عدد الغرف	عامل/ غرفة	عدد الأسرة	عامل/ سرير
فنادق القطاع العام والمختلط	6	1174	195	1584	0.74	2094	0.56
فنادق القطاع الخاص	1650	7746	5	46222	0.17	105012	0.07

المصدر: من عمل الباحثتين استناداً لإحصائية مسح الفنادق لعام 2018

وكل ما سبق يوضح انخفاض مساهمة القطاع الخاص على التوظيف وتوفير فرصة العمل ومساهمته ضعيفة في تقليص البطالة بالرغم من القطاع الفندقي هو اكبر ميدان لتشغيل واستقطاب الشباب للعمل الفندقي مقارنة بباقي القطاعات إضافة إلى تدني درجات التصنيف الفندقي والذي تزداد نسبته في فنادق القطاع الخاص ما بين (الدرجة الثانية والدرجة الثالثة والرابعة والخامسة) يقلل من نسبة التشغيل

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى / سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

بحسب الخدمات المقدمة ونوعيتها ومعدلات الراحة فيها.

ثانيا- قطاع شركات السفر والسياحة: يتضح مما سبق إن القطاع الخاص في العراق هو من يملك هذه الشركات ومن المهم هنا إن نوضح قدرته على خلق الوظائف وتوفير فرص العمل في شركات السفر والسياحة وكما في الجدول (4) الذي يوضح إعداد المشتغلين في هذه الشركات وأصنافهم وكم منهم يعمل بأجر أو بدون اجر للسنوات 2006 و 2007 و2009 و2011 و2016 .

جدول رقم (4) عدد المشتغلين في شركات السفر والسياحة والأجور المدفوعة لهم لسنوات مختارة

السنة	أصناف المشتغلين	عاملون بأجر 1	عاملون بدون اجر 2	المجموع 3	نسبة العاملين بأجر إلى المجموع الكلي للعاملين 3/1	الأهمية النسبية لكل صنف %
2006	الإداريون	130	178	308	42.2	71 .1
	سواق	74	14	88	84.1	20 .3
	آخرون	30	7	37	81.1	8 .6
	المجموع	234	199	433	54.0	%100
2007	الإداريون	257	307	564	45.6	80 .3
	سواق	62	29	91	68.1	13 .0
	آخرون	44	3	47	93.6	6 .7
	المجموع	369	339	702	52.6	%100
2009	الإداريون	369	471	840	43.9	76 .2
	سواق	135	19	154	87.7	13 .9
	آخرون	105	4	109	96.3	9 .9
	المجموع	609	494	1103	55.2	%100
2011	الإداريون	1062	905	1967	54.0	83.0
	سواق	118	29	147	80.3	6.2
	آخرون	244	12	256	95.3	11.0
	المجموع	1424	946	2370	60.1	%100
2016	الإداريون	961	65	1026	94.0	48.0
	سواق	204	1	205	99.5	10.0
	آخرون	883	25	908	97.2	42.4
	المجموع	2048	91	2139	96.0	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح نشاط شركات السفر والسياحة للقطاع الخاص للسنوات من 2006. 2007. 2009. 2011 . 2016

نستنتج من الجدول أعلاه ما يلي:-

- هناك تطور في إعداد المشتغلين في شركات السفر والسياحة للفترة 2006 - 2016 بعد إن كان 433 عام 2006 ارتفع إلى (702) في عام 2007 بمقدار تغير (1،62 %) وازداد إلى 1103 لعام 2009 وبمعدل تغير (1،57%) عن عام 2007 وارتفع الى 2370 عام 2011 والارتفاع طبيعي مع الزيادة الحاصلة في إعداد شركات السفر والسياحة في العراق، بينما انخفض عام 2016 اذ بلغ عدد المشتغلين 2139.
- إما من ناحية تصنيف العمالة حسب (الإداريون، السواق، آخرون) لقطاع شركات السفر والسياحة يظهر لنا ارتفاع نسبة المشتغلين من الإداريين عن باقي الأصناف للسنوات 2006 و 2007 و2009 و2011 حيث بلغت(71.1%) و(80.3%) و(78.2%) و(83%) على التوالي بينما انخفض عام 2016 الى (48%) وذلك بسبب ارتفاع عدد العاملين في الاصناف الاخرى، وعدد السواق يأخذ المرتبة الثانية حيث بلغت (20.3 %) و(13.5%) و(13.9%) على التوالي بينما انخفض عام 2013 الى (6.2%) وارتفع عام 2016 ليصل الى (10%) وباقي النسب للأصناف الأخرى وهذا يؤشر التوظيف لصالح العمل الإداري، علما بأن البيانات تنقصها توصيف دقيق للعاملين في الشركات مثل وظيفة الإدلاء المرشدين والمترجمين إضافة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

إلى العاملين في التسويق والترويج ومنظمين البرامج والذي يعكس نوع ومستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات والتي لو توفرت مثل هذه البيانات لتوصلنا إلى نتائج مفيدة أكثر في هذا المجال.

وكانت نسبة العاملين بأجر إلى مجموع العاملين في شركات السفر والسياحة تشكل تقريبا النصف أو أكثر بقليل جدا حيث بلغت(54%) و(52%) و(55%) (60%) للأعوام 2006 و 2007 و 2009 و 2011على التوالي بينما ارتفعت عام 2016 بنسبة أكبر اذ بلغت (96%)، وعلى الرغم من ذلك تبقى هذه النسبة للسنوات السابقة ضئيلة لا تتناسب مع أهداف التنمية السياحية ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية لان هذا يعني هذه النسبة المتواضعة هي (مدفوعة الأجر والتعويضات) والتي تمثل فرص العمل الفعلية التي تلبي احتياجات سوق العمل السياحي هذه النسبة المتواضعة في قطاع مهم مثل قطاع شركات السفر والسياحة إذن أثرها الاقتصادي والاجتماعي أيضا متواضع على المجتمع والاقتصاد السياحي بشكل خاص وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام.

جدول رقم (5) معدل عامل / شركة للفترة 2006 - 2009

السنة	عدد الشركات	إعداد العاملين	معدل عامل/شركة
2006	479	433	9.0
2007	497	702	1.41
2009	466	1103	2.36
2011	678	2370	3.50
2016	721	2139	2.97

المصدر : من إعداد الباحثتين بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي .

يظهر لنا في الجدول (5) معدل فرص العمل التي تولدها كل شركة للفترة 2006 – 2016 حيث إن معدل عامل/ شركة ضعيف لا يتناسب مع الحركة السياحية الواعدة في العراق ولا تتناسب مع تنامي طلب السياحة الداخلية والسياحة الخارجية لان كل شركة تولد فرصة عمل واحدة تقريبا للعاملين 2006 و 2007 علما بأن عدد الشركات في ارتفاع واضح من 497 عام 2006 إلى 497 شركة عام 2007 بسبب تفوق طلب السياحة الدينية في العراق. لكن ازداد المعدل إلى فرصتين عمل لكل شركة عام 2009 و2011 و2016 رغم إن هناك انخفاض بسيط في إعداد الشركات.

جدول رقم (6) إعداد ومواقع شركات السفر والسياحة في العراق لسنة 2016 والأهمية النسبية لها

المحافظة	عدد شركات السفر والسياحة	الأهمية النسبية
كركوك	86	%11
ديالى	43	%6
بغداد	213	%30
بابل	50	%7
كربلاء	48	%7
واسط	23	%3
صلاح الدين	21	%3
النجف	69	%10
القادسية	31	%4
المثنى	11	%2
ذي قار	30	%4
ميسان	10	%2
البصرة	86	%11
المجموع	721	%100

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

المصدر: العمود الأول :وزارة السياحة، التخطيط والمتابعة ، العمود الثاني من إعداد الباحثتين.

نلاحظ من خلال الجدول (6) إن شركات السفر والسياحة تتركز بالمرتبة الأولى في محافظة بغداد حيث بلغت(213) شركة وبنسبة (30%)، تليها في المرتبة الثانية محافظتي البصرة وكركوك (86) شركة وبنسبة (11%) لذلك تصبح البصرة ثاني اكبر مدن العراق بالمرتبة الثانية، ومحافظة النجف بالمرتبة الثالثة (69) شركة سياحية وبنسبة (10%) تليها محافظتي بابل وكربلاء بالمرتبة الرابعة(50) و(48) شركة وبأهمية بلغت (7%) تليها محافظة ديالى بالمرتبة الخامسة (43) شركة بنسبة (6%) ومحافظتي القادسية وذي قار بالمرتبة السادسة بواقع (31) و(30) شركة وبنسبة (4%) ومحافظتي واسط وصلاح الدين في المرتبة السابعة (23) و(21) وبنسبة (3%) والمثنى وميسان في المرتبة الثامنة (11) و (10) شركة وبنسبة (2%) يعني تركز ما نسبته 83.47% من شركات السفر والسياحة في اربع محافظات بغداد والبصرة وكركوك والنجف بسبب سوء التخطيط لمشاريع تنمية الأقاليم والمحافظات وله الأثر السلبي في تحقيق العدالة في تنمية المحافظات وكما هو موضح في الشكل(3) .

شكل (3) عدد شركات السفر والسياحة لعام 2016

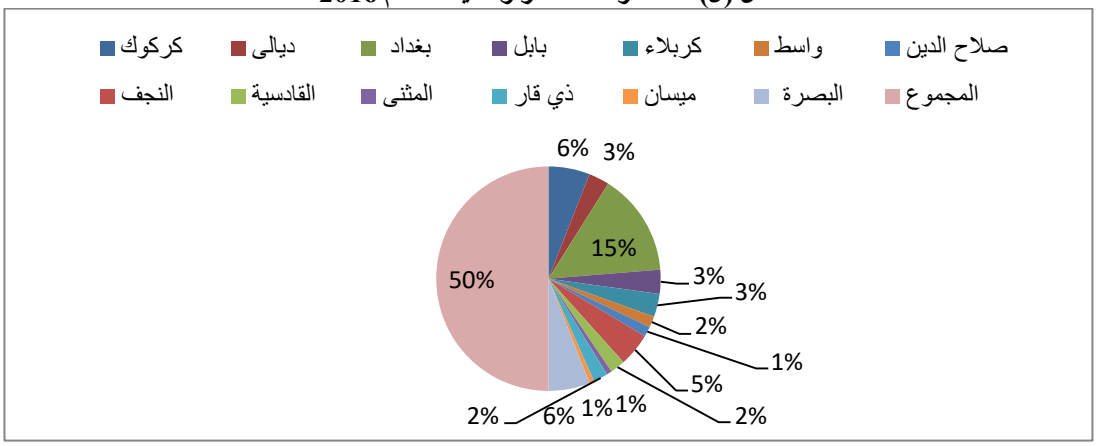

اهم التحديات التي تتعلق بسوق العمل السياحي العراقي بما يلي (السلماوي.حسين،2012)

1.هناك أثاراً سلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل اذ هي من ابرز المحددات لأداء سوق العمل السياحي فيما يخص جمع المعلومات والبيانات المطلوبة.

2.عدم إرساء معايير مهنية حيث أن المبالغة في مقومات ومتطلبات الوظائف وشروط التعيين والمؤهلات المطلوبة تحبط أمال بعض الباحثين عن العمل، كما أن ظهور مشكلة الفائض في بعض المستويات التعليمية ليحتم علينا أتباع حل أمثل يقوم على ربط الوظائف والمهن المتوافرة في سوق العمل بمهارات ومعايير معتمدة من جهات مختصة مما يحسن أفاق التوظيف للخريجين.

3.عدم وجود خدمات التوظيف والمساعدة في البحث عن عمل حيث تشكل المساعدة في البحث عن عمل وسيلة متدنية الكلفة من أجل القضاء على فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل. والذي احد اسبابه غياب الامان النقابي في هذا القطاع.

4- هناك أثاراً سلبية لغياب التشريعات المنظمة لسوق العمل السياحي حيث أن صناعة السياحة ترتبط بقطاعات المجتمع والصناعات الأخرى لذلك كان لابد لهذه الصناعة من بيئة قانونية للعمل في إطارها ومن المعروف أن التشريعات السياحية تعاني اليوم من قدمها وكونها لم تعد تلبي المرحلة الزمنية وذلك لمرور فترة طويلة على صدورها وبعضها بحاجة إلى تعديلات مثل قانون (49) لسنة 1983 الخاص

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

بشركات السفر والسياحة وقانون خاص بالمرشدين السياحيين وغيرها لا زال يمثل فجوة كبيرة في الإطار التشريعي لصناعة السياحة ونستطيع أن نؤكد الحاجة إلى سبعة تشريعات في المهن السياحية والنقل السياحي والإدلاء ومكاتب شركات السفر والأطعمة والإيواء والإدارة السياحية.

5- واقع القطاعات الأساسية للتشغيل التي تم تناولها كالفنادق وقطاع المطاعم وشركات السفر والسياحة ومن خلال الإحصائيات والمشاهدات المدنية أشر ضعف خدماتها وتراجع فرص العمل فيها واحتياجها للتشريعات البيئة المناسبة مما يؤشر أن واقع سوق العمل السياحي يعيش حالة من الانقسام والاختلال في العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل الموجود.

6-غياب الاستثمار وتدني نوعية التعليم السياحي وضعف كفاء السوق في مواكبة التطور الحاصل عالميا في هذا القطاع بكل نشاطاته المختلفة.

7-العوامل المجتمعية التي اثرت بشكل واضح على كل تفاصيل المجتمع والاقتصاد العراقي ومنها سوق العمل السياحي (الاضطرابات الامنية والسياسية وعمليات الارهاب والفقر والمرض والموروثات الاجتماعية...الخ)

كما أنّ احتياجات سوق العمل للقوى العاملة غير مقتصرة على خريجي الجامعات، وإنما هنالك حاجة ماسة وأساسية للتخصصات في مجالات مهنية وتقنية واسعة، تتطلب إعداداً مهنياً وتقنياً يؤهلها للعمل في المهن الفنية الوسيطة. كما أن سوق العمل يتطلع للقوى العاملة ذات الخبرة التي يصنعها التدريب وذلك ما يتوجب على منشآت القطاع الخاص أن تهتم بتدريب القوى العاملة الوطنية.

ولما كان التعليم والتدريب يؤهلان القوى العاملة الوطنية لسوق العمل بمختلف مستوياتها وتخصصاتها العلمية ومهاراتها التقنية والمهنية، فأنّه يجدر الأخذ في الاعتبار حقيقة أنّ سوق العمل قد لا يستوعب كافة الخريجين والباحثين عن العمل مرة واحدة وخلال فترة قصيرة، وذلك لأن عملية إيجاد فرص العمل مرتبطة بواقع التنمية الاقتصادية التي تتطور بفعل عوامل كثيرة، خارجية ومحلية(23). ويصعب على الجهات الحكومية المعنية بالموارد البشرية وكذلك القطاع الخاص التحكم بالمتغيرات التي تتحكم كثيرا بتوسع حاجة سوق العمل لفرص العمل أو لتقلصها. لذا فيتعين على المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص أن تراقب وباستمرار تطورات سوق العمل لمعرفة الأعداد والتخصصات المطلوبة من القوى العاملة لذلك سنقوم بتبني سلسلة من المقترحات للعمل على تنشيط دور القطاع الخاص في هذا المجال.

مقترحات لتنشيط دور القطاع الخاص في مجال توفير فرص العمل:

1- وضع خطة متكاملة من قبل الجهات المعنية بالقطاع السياحي العراقي وبمشاركة جديه قطاع الخاص في وضع سياسات التشغيل لمواجهة متطلبات سوق العمل السياحي. من اجل وضع آلية دعم القطاع الخاص و الأولويات لهذا الدعم وتقييم الجدوى الاقتصادية والتشغيلية للمشاريع التي يساهم بها ومدى قدرتها على تقليل من معدلات البطالة في البلد عن طريق معرفة حجم الايدي العاملة التي يمكن توظيفها والاختصاصات التي يمكن ان تعمل فيها ومدى مساهمتها في دعم الاقتصاد الوطني بصورة عامة لذلك فان توفير الدعم الملائم والكافي للقطاع الخاص سيؤدي الى تحريك العجلة الاقتصادية في البلد عن طريق إقامة العديد من المشاريع السياحية في مختلف المجالات التي تسهم في إيجاد الآلاف من فرص العمل والتي يمكن ان تسهم بدرجة كبيرة في القضاء على ظاهرة البطالة الموجودة في بلدنا.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

2- **اسهام التمويل الخاص من خلال المصارف المملوكة للقطاع الخاص في مجال تقديم قروض ميسرة لمشاريع القطاع الخاص:** سواء كانت مشاريع فندقية او شركات سياحية او غيرها من المشاريع السياحية الاخرى التي توفر فرص عمل والتي تستغل الموارد السياحية في مختلف مدن العراق استغلال امثل، وبالشكل الذي يمكنها من الاستمرار في الأسواق السياحية ويفترض عند تقديم هذه القروض مراعاة اذا ما كان المشروع في طور التأسيس او اذا ما كان مشروعاً قائماً وله خبرة في المجال الاقتصادي الذي يعمل به وحجم الإنتاجية التي يوفرها للأسواق وغيرها من الاعتبارات الأخرى، فضلاً عن تقديم إعفاءات ضريبية او تخفيضات لغرض تشجيع هذه المشاريع على العمل ويمكن كذلك توفير مواد أولية لها بأسعار مخفضة وتوفير الدعم لمنتجات هذه المشاريع عن طريق فرض ضرائب على المنتجات والسلع المستوردة من اجل توفير فرص التنافسية لها في الأسواق المحلية.

3- **كذلك يمكن للجهات المختصة تتعاون (وزارة .هيئة، كليات ومعاهد متخصصه) على تنظيم دورات تدريبية وتطويرية للأيدي العاملة في مختلف أنواع الاختصاصات:** من اجل تهيئتهم للعمل والحصول على مهارات متنوعه مواكبة للتطور الحاصل في سوق العمل محليا وعالميا وبما يحسن من فرص حصولهم على العمل. فضلاً عن الكثير من الإجراءات الأخرى التي يمكن ان تسهم بدعم القطاع الخاص في المشاركة في سياسات التعليم السياحي ايضا . ويمكن الاستفادة من المنظمات الدولية في مجال التأهيل والتدريب.

4- **توفير الدعم للقطاع الخاص لزيادة المشاريع التي لا تقدم عليها الدولة وفسح المجال له للتوسع في الأسواق السياحية :** بما يسهم بدرجة كبيرة في التخفيف من معدلات البطالة وذلك من خلال توظيف العديد من الايدي العاملة في هذه المشروعات وكلما زادت هذه المشروعات زادت تبعاً لذلك اعداد العاملين فيها و ما يسهم في التخفيف من مشكلة (البطالة) ويسهم في دعم الاقتصاد الوطني في الوقت نفسه خاصة والسياحة تعتمد كثيرا على المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستقطب اعداد كبيرة من العاملين.

الاستنتاجات و التوصيات

الاستنتاجات

1-انخفاض اسهام القطاع الخاص على التوظيف وتوفير فرصة العمل ومساهمته ضعيفة في تقليص البطالة بالرغم من القطاع الفندقي هو اكبر ميدان لتشغيل واستقطاب الشباب للعمل الفندقي مقارنة بباقي القطاعات كونها لا تتناسب مع الزيادة الحاصلة في قطاع الفنادق وشركات السفر والسياحة ولا قطاع الأطعمة والمشروبات ولا يلبي متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في تحقيق هدف تقليص البطالة والتوظيف، كما إن فرص العمل في فنادق القطاع الخاص توفر للذكور نسبة أكثر من الإناث.

2- ضعف نشاط رابطة الفنادق والمطاعم في أداء دورها كجهة مسؤولة عن تنظيم وتطوير الفنادق والمطاعم في العراق كما أنها لم تأخذ موقعها كعضو مؤسس للاتحاد العربي للفنادق والسياحة أو كعضو في الجمعية العمومية للاتحاد الدولي للفنادق والمطاعم مما أدى إلى سوء وضعف عملها كجهة مهنية ممثلة لقطاع مهم كما في باقي البلدان.

3- محدودية عمل شركات السفر والسياحة في العراق واقتصارها على السياحة الدينية فقط دون الولوج للترويج عن أنشطة سياحية أخرى كالسياحة الأثرية والتاريخية ...الخ .

4- ضعف دور اتحاد رجال الأعمال العراقيين في مشاريع التنمية السياحية واقتصارهم على الأنشطة

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

الصناعية والتجارية فقط .

5- يقتصر نشاط اتحاد الغرف التجارية العرقية على تنظيم وتنمية النشاط التجاري العراقي فقط دون الاهتمام في تنمية القطاع السياحي مما أدى إلى ضعف مساهمته كقطاع خاص له دور في صنع القرار السياحي كما في دول أخرى مثل اتحاد الغرف المصرية التي تعتبر جهة مشاركة في القرار السياحي في مصر .

6- ضعف التنسيق والتعاون بين الجهات الممثلة للقطاع الخاص السياحي في العراق في تنظيم آلية عمل مشتركة لتطوير القطاع السياحي العراقي من جهة وبين ممثلي القطاع الخاص والقطاع العام المتمثلة بوزارة السياحة من جهة أخرى .

7- نقص المعلومات والبيانات الخاصة بنشاط القطاع السياحي العراقي عموما والقطاع الخاص السياحي خصوصا مما له الأثر في معاناة الباحثين والمهتمين بقضايا القطاع الخاص وفي تقديم دراسات لواقع القطاع السياحي إجمالا .

التوصيات

1- نوصي بضرورة تشكيل مجلس أعلى للسياحة في العراق يضم متخصصين من القطاع العام (هيئة السياحة) وممثلين من القطاع الخاص يعمل على وضع خطط سياحية تنموية وصنع القرار السياحي واعتماد سياسة توظيف لمخرجات التعليم السياحي بكل مستوياته .

2- اصدار قوانين ملزمة على المشاريع والشركات السياحية بضرورة عدم الاستغناء عن العمالة المتخصصة في السياحة وإلزام تلك الشركات لكل أنواعها على تعيين العمالة السياحية المتخصصة العراقية ممن يمتلك الخبرات كان يكون 45% من الملاك المصدق في الفنادق 50% من المطاعم و25% من الشركات السياحية.

3- تشجيع رجال الإعمال العراقيين واتحاد الغرف التجارية العراقية ودعمهم للمشاركة في مشاريع التنمية السياحية والتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة المباشرة بالقطاع السياحي .

4- إعطاء القطاع الخاص دوراً ريادياً وتنموياً بارزاً يسهم في تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع والاقتصاد القومي عموما وللاقتصادات المحلية للمناطق المراد تنميتها سياحيا وتفعيل مساهمته على مستوى التخطيط السياحي والتنظيم والتسويق والترويج للمقاصد السياحية العراقية وتنويع الإنتاج السياحي والتوعية المجتمعية من اجل رفع تنافسية الاقتصاد السياحي وزيادة حصة العراق في السوق السياحي العالمي.

5- توفير قاعدة بيانات خاصة بالنظام السياحي (سواء كان قطاع خاص أو عام أو مختلط) من خلال إقامة مركز للمعلومات السياحية يهتم بنشر كل ما يتعلق بفرص العمل والمهارات المطلوبة لسوق عمل وتحديثها باستمرار وكذلك توفر البيانات عن فرص الاستثمار المتاحة في العراق واهم المقاصد السياحية الجاذبة للاستثمار محليا وعربيا ودوليا .

المصادر

1. الجبوري، سوسن كريم، الخصخصة وسيلة لتحقيق الإصلاح الاقتصادي في العراق، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 11، العدد 3، 2009.

2. الحسني، زهير، دور قانون الاستثمار 13 لسنة 2006 لدعم القطاع الخاص في العراق، مجلة الدراسات الاقتصادية، بغداد، العدد 22، 2009.

3. السلماوي، حسين مظلوم. واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم السياحي وسوق العمل السياحي في العراق (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية ،2012.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة العشرون / العدد الخامس والسبعون / شهر كانون الاولى/ سنة 2022
تاريخ استلام البحث/ 2022/4/11 تاريخ قبول النشر/ 2022/8/29
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2022.75.2

4. حمزة، محمد رياض، دور القطاع الخاص في توفير فرص عمل، وثيقة الكترونية متاحه على الموقع: https://alroya.om.
5. الدباغ، إسماعيل محمد علي، خالد، خالدة إسماعيل، المركزية واللامركزية في إدارة القطاع السياحي في العراق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي لكلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، 1993.
6. رابطة الفنادق والمطاعم في العراق، ورقة عمل لتطوير السياحة في منطقة الحكم الذاتي.
7. الساعدي، نسرين غالي، دور القطاع الخاص في دعم التنمية السياحية في العراق دراسة تحليلية ومستقبلية، رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، 2013 .
8. شبر، الهام، الساعدي، نسرين غالي، الخصخصة والتنمية السياحية، دار الايام للنشر والتوزيع، 2018.
9. العنبكي، عبد الحسين محمد، الإصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق.
10. كريم، علي خضير، الخصخصة وضرورات التحول إلى للاقتصاد العراقي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 العدد2 2010.
11. مسائل القطاع الخاص في توفير فرص العمل، وثيقة الكترونية متاحه على الموقع: https://www.ifc.org.
12. منشورات الشركة الوطنية للاستثمارات السياحية.
13. هيئة استثمار بغداد، قانون رقم 13 لسنة 2006 المعدل بقانون رقم 2 لسنة 2010.
14. الهيئة الوطنية للاستثمار http://www.investpromo.gov.iq.
15. وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية 2018 – 2022، 2018.
16. وزارة التخطيط خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010 - 2014.